E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

31 October 2012
E/ESCWA/SD/2012/IG.1/8
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة الإحصائية
الدورة العاشرة
القاهرة، 30-31 كانون الثاني/يناير 2013

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت

الاستخدام الفعال للإحصاءات في وضع السياسات المستندة إلى الأدلة
موجز الدراسة

موجز

أعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) إطاراً مفاهيمياً لتعزيز الاستخدام الفعال للإحصاءات في صياغة السياسات المستندة إلى الأدلة، وذلك في إطار تنفيذ مشروع تعزيز القدرات الإحصائية وقدرات ما بين المؤسسات لرصد الأهداف الإنمائية للألفية من خلال التعاون الإقليمي وتبادل المعرفة، الممول من حساب التنمية للأمم المتحدة. وتعرض هذه الوثيقة أهم الجوانب المطروحة في الإطار المفاهيمي لتسهيل مناقشتها على أعضاء اللجنة الإحصائية. أما الدراسة الكاملة فهي متوفرة في الوثيقة E/ESCWA/SD/2012/IG.1/CRP.8 ومتاحة ضمن مجموعة الوثائق المعروضة على اللجنة الإحصائية في دورتها الحالية.

واللجنة مدعوة إلى الاطلاع على الدراسة وإبداء الرأي فيها. وهي مدعوة أيضاً إلى إصدار التوصيات اللازمة بشأن تطوير واستدامة الإطار المفاهيمي بشكل دوري وتنظيم ورشات عمل للمتابعة وتوثيق الممارسات الجيدة، ودورات تدريبية لرفع كفاءة مستخدمي ومنتجي البيانات لتعزيز الاستخدام الفعال للإحصاءات في السياسات العامة.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	1	3
الفصل		
أولاً- لمحة عامة	10-2	3
ثانياً- فصول الإطار المفاهيمي	11	5
ثالثاً- الإجراءات المطلوبة من اللجنة الإحصائية	12	6

مقدمـة

1- تعرض هذه الوثيقة أهم الجوانب المطروحة في الإطار المفاهيمي الذي أعدته الإسكوا بعنوان "الاستخدام الفعال للإحصاءات في وضع السياسات المستندة إلى الأدلة: إطار مفاهيمي مقترح"، وذلك لتسهيل مناقشته على أعضاء اللجنة الإحصائية. أما النص الكامل فهو متوفر في الوثيقة E/ESCWA/SD/2012/IG.1/CRP.8 المتاحة ضمن مجموعة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الحالية.

أولاً- لمحة عامة

2- يدرك المعنيون بالسياسات وصناعة القرار أن الاستخدام الفعال للبيانات الإحصائية، أمر أساسي لاتخاذ قرارات مستنيرة من أجل تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة. وقد تزايد الاهتمام الدولي باستخدام الإحصاءات في مجالات التنمية المتعددة، واتضح ذلك من خلال مبادرات كثيرة في مقدمتها الأهداف الإنمائية للألفية، التي تشتمل حالياً على ثمانية أهداف و21 غاية و60 مؤشراً، اعتُمدت لرصد التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015.

3- ومع أن جهوداً كبيرة بُذلت في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في مجال بناء القدرات الإحصائية، لا يزال هناك الكثير من الجوانب التي ينبغي تطويرها في مجال استخدام الإحصاءات في صياغة السياسات. لذا من المفيد التركيز على تطوير الجوانب الضعيفة في العملية الإحصائية ودورها في صياغة ومتابعة السياسات العامة وإيجاد الحلول السريعة لمشكلاتها. ومن الأجدى أن يشمل الاهتمام أيضاً الحلول التي استُخدمت في تحقيق النجاحات وتعزيزها، تماماً كما حصل في البلدان المتقدمة. إن النظم الإحصائية الوطنية في منطقة الإسكوا، التي أوكلت اليها مهمة جمع البيانات وتحليلها ونشرها وتوفيرها لمتخذي القرارات بغية صياغة استراتيجيات التنمية الوطنية، هي في الأساس جزء من البناء المؤسسي لبلدان المنطقة وتقع على عاتقها مهمة تلبية الاحتياجات الوطنية من البيانات الإحصائية اللازمة لعملية التنمية الوطنية.

4- ويأتي إعداد هذا الإطار المفاهيمي بشأن تعزيز الإستخدام الفعال للإحصاءات في صياغة السياسات المستندة إلى الأدلة في إطار مشروع تعزيز القدرات الإحصائية وقدرات ما بين المؤسسات لرصد الأهداف الإنمائية للألفية من خلال التعاون الإقليمي وتبادل المعرفة، الممول من حساب التنمية للأمم المتحدة والذي تنفذه شعبة الإحصاء في الإسكوا بالتعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى. ويهدف المشروع عموماً إلى تحقيق ما يلي:

(أ) زيادة توافر البيانات الحديثة القابلة للمقارنة عن الأهداف الإنمائية للألفية على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية؛

(ب) تحسين القدرات الإحصائية والتنسيق الإحصائي لتنشيط إنتاج مؤشرات عن الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ج) خفض مستوى التباين في مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية بين المصادر الوطنية والإقليمية والدولية.

5- وتقوم شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة بالتعاون مع اللجان الإقليمية بتحليل المؤشرات عن طريق استخدام منهجيات وُضعت بالتعاون مع الفريق المشترك بين الوكالات والخبراء. وفي هذا المجال، تعد اللجان الإقليمية بالتعاون مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة عرضاً سنوياً للتقدم الذي تحرزه بلدان العالم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال الرصد والتقييم على المستوى الإقليمي. وتظهر المعلومات الخاصة بكل بلد مستويات التقدم المحرز واتجاهاته في إطارالأهداف الإنمائية الثمانية للألفية. وتقارن أيضاً مستوى التقدم في كل بلد بمتوسط مستوى التقدم الإقليمي. وتُستقى البيانات المستخدمة من القاعدة الرسمية لبيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. ويتضح من التقييم الذي أجرتة الأمم المتحدة في عام 2011 أن العديد من بلدان العالم لن يستطيع إنجاز الأهداف بحلول عام 2015.

6- وقد يبرز نشر البيانات عن التقدم في كل بلد وجود أوجه تفاوت بين البيانات الوطنية والبيانات الدولية، الأمر الذي يمكن أن يُعزى إلى التوقيت، أو الاختلافات في المنهجية، أو إلى استخدام التقديرات الدولية عندما لا تتوافر بيانات وطنية. ويُفترض أن يساعد تحسين التنسيق بين البلدان والوكالات الدولية، فضلاً عن إتاحة البيانات الوصفية للمؤشرات (Metadata) على نطاق واسع، على الحد من أوجه التفاوت والقدرة على تفسيرها، إن وُجدت.

7- وعلى ضوء ما تقدم، تُشكل هذه الدراسة إطاراً مفاهيمياً لعملية تعزيز الاستخدام الفعال للإحصاءات في كافة مراحل صياغة السياسات المستندة إلى الأدلة ورصد تنفيذها وتقييمه. وهي محاولة تهدف الى وضع مبادئ توجيهية تساعد الخبراء والمختصين في تحديد وإعداد وتوثيق الممارسات الجيدة في مجال الاستخدام الفعال للإحصاءات والدعوة إلى استخدامها بهدف تشجيع التعلم الذاتي وتبادل المعرفة، والمساهمة في بناء قاعدة معلومات معرفية عن الممارسات الناجحة يتوفر فيها العديد من الدروس التي يمكن استخدامها في مواجهة مشكلات مشابهة. ويؤكد الإطار المفاهيمي أن اتخاذ القرارات السليمة لا بد ان يعتمد على بيانات تُجمع وتُحلل وتُنشر وفقاً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية ومعايير جودة البيانات الدولية.

8- إن التركيز على النجاحات التي تحققت في هذا المجال له العديد من المزايا، منها إتاحة الفرصة للأجهزة الإحصائية الوطنية للاحتفال بتلك النجاحات والتعرف على مخرجاتها وكيفية استخدامها والطرق التي اتُبعت في التصدي للتحديات، وسيسهم إسهاماً كبيراً في استخلاص الدروس التي قد تساعد على مواجهة تحديات مشابهة. كما أن تعميم التجارب والخبرات سيلهم الأفراد والأجهزة الإحصائية الاستفادة من التجارب في تعزيز القدرات الإحصائية وتوفير البيانات الشاملة بغية إثراء قاعدة البيانات الوطنية بالإحصاءات الموثوقة ذات العلاقة بعملية التخطيط للتنمية. وفي المقابل، تتطلب السياسات الناجحة استخدام الأدلة الإحصائية في كل مراحلها، وتنفيذ البحوث التي تمكّن متخذي القرار من امتلاك المهارات اللازمة للتعرف على الأدلة الفاعلة والمفيدة بغية استخدامها في إبداء النصيحة والمشورة للحكومات.

9- ويتضمن الإطار المفاهيمي تعريفاً للسياسات المستندة إلى الأدلة ومكوناتها الحقيقية وشروط نجاحها، ويشير إلى ضرورة التعرف على عملية صنع السياسات ودورتها وعلى احتياجات متخذي القرار من البيانات حتى يتسنى للأجهزة الإحصائية تحديد أولويات جمع البيانات وتحليلها ونشرها. كما يستعرض العلاقة بين الإحصاء والسياسات وبين المتطلبات الحقيقية لبناء القدرات الإحصائية وفقاً للمعايير الدولية بهدف توظيف مخرجات العملية الإحصائية بشكل ناجح وفعال في الوصول إلى سياسات تنموية فاعلة.

10- وعلاوة على ما سبق، يبين الإطار المفاهيمي كيفية استخدام المؤشرات الإحصائية في كل مرحلة من مراحل صياغة السياسات ورصدها وتقييمها، وكيفية بناء وتشغيل نظام للرصد والتقييم قائم على قياس النتيجة والأثر. كما يحدد معايير اختيار الممارسات الناجحة التي يمكن أن تفيد في كيفية استخدام الإحصاءات في صياغة السياسات، وكذلك يحدد بدقة المبادئ التوجيهية لإعداد الممارسات الناجحة التي ستُكوِّن مُحتوى قاعدة معلومات معرفية عن الممارسات الجيدة في مجال الاستخدام الفعال للإحصاءات في صياغة السياسات.

ثانياً- فصول الإطار المفاهيمي

11- يتألف الإطار المفاهيمي من الفصول التالية:

(أ) الفصل الأول يوضح هدف الإطار المفاهيمي ومزايا التوثيق وأهمية البيانات الإحصائية؛

(ب) الفصل الثاني يتضمن تعريفاً بالسياسات المستندة إلى الأدلة ويعرض مزايا استخدام الأدلة ومنها أنها تساعد في معرفة قضايا السياسات المطروحة، واختيار السياسات وتصميمها ورصد تنفيذها وتقييم مردودها، والتنبؤ بالمستقبل؛

(ج) الفصل الثالث يتناول القضايا ذات الأولوية في مجال الاستخدام الفعال للإحصاءات ومنها مكونات بناء القدرات الإحصائية على صعيد المؤسسات، وعملية صنع السياسات وإدارتها وضمان اتساقها وتكاملها، ويركز على العملية الإحصائية في السياسات والتحديات التي تواجه الأجهزة الإحصائية الوطنية ومنها توافر البيانات الإحصائية، وتصنيف الأنشطة الإحصائية، والالتزام بالتصنيفات والمعايير الدولية ولا سيما المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، بالإضافة إلى الصعوبات المتعلقة بضمان جودة البيانات واتساقها، وتحليلها، ونشرها، والتعاون بين منتجيها ومستخدميها؛

(د) الفصل الرابع يبرز أهمية استخدام البحوث في التوصل إلى قرارات سليمة ويعرض أنواع البحوث التي تهدف إلى تزويد المجتمعات ومتخذي القرارات بتوصيات وخيارات عملية لمعالجة مسائل معينة؛

(هـ) الفصل الخامس يتناول مفهومَي الرصد والتقييم ولا سيما بالاستناد إلى النتائج، ويقدم نموذجاً لعملية تصميم وتشغيل نظام للرصد والتقييم قائم على النتائج؛

(و) الفصل السادس يتطرق إلى السياسات التنموية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وإلى المنهجيات التي وضعتها الأمم المتحدة لمساعدة البلدان على الإسراع في بلوغ هذه الأهداف؛

(ز) الفصل السابع يتناول التوعية بأهمية البيانات الإحصائية وكيفية تطوير خطة استراتيجية للتوعية والدعاية في هذا الصدد؛

(ح) الفصل الثامن يعرض معايير اختيار الممارسات الجيدة؛

(ط) والفصل التاسع يعرض المبادئ التوجيهية لإعداد الممارسات الجيدة.

ثالثاً- الإجراءات المطلوبة من اللجنة الإحصائية

12- إن اللجنة الإحصائية مدعوة إلى:

(أ) إبداء الرأي في الدراسة ووضع اقتراحات للتحسين والتعديل؛

(ب) التماس التصديق على الإطار المفاهيمي، بما في ذلك توفير المراجعات الدورية له؛

(ج) النظر في تنظيم ورشة عمل أو سلسلة من ورشات العمل لمتابعة توثيق الممارسات الجيدة، ودورات تدريبية لرفع كفاءة مستخدمي ومنتجي البيانات لتعزيز الاستخدام الفعال للإحصاءات في وضع السياسات المستندة إلى الأدلة.